

وُضع رهن الاعتقال في منزله منذ T سبتمبر/أيلول المدافع عن حقوق الإنسان تشين غوانغتشينغ، وهو محام عن طريق التتقيف الذاتي، دأب على مساعدة القرويين في إقليم شانغونغ شرقي البلاد على مباشرة إجراءات قانونية ضد السلطات المحلية، وله تاريخ طويل في النضال من أجل حقوق المزارعين وذوي الإعاقات. ومنظمة العفو الدولية تعتبره معتقلاً اعتقالاتاً تعسفاً، وتعتقد أنه معرض لخطر التعذيب وسوء المعاملة.

فقد دأب تشين، وهو فاقد للبصر منذ ولادته، على مساعدة القرويين على مباشرة إجراءات قانونية ضد سلطات مدينة لينبي، الذين تزعم هذه السلطات أنهم يخرقون القانون المحدد لعدد المواليد للأسرة الواحدة. وطبقاً لما يقوله سكان لينبي، فإن الحكومة المحلية قد أخذت تشتترط على الوالدين ممن لديهم طفلان في مارس/آذار OMMR أن يخضعوا للتعميم، وتجبر النساء الحوامل بطفلهن الثالث على الإجهاض. كما قام الموظفون الحكوميون باحتجاز أفراد عائلات اللاتي يلذن بالفرار لتجنب ذلك، حيث يتعرض هؤلاء للضرب والاحتجاز كرهائن إلى حين عودة قريباتهم والخضوع لعمليات الإجهاض. وكان من المقرر سماع الأقوال في القضية في NM أكتوبر/تشرين الأول، إلا أنه تم تأجيلها. وذكر أن أربعة فقط من القرويين قد واصلوا الضغط من أجل المضي قُدماً بالدعوى القانونية، بينما سحب الآخرون شكاوهم إثر تعرضهم للمضايقة والتهديد.

سافر تشين إلى العاصمة، بكين، بقصد الالتقاء بمحاميين وبصحفيين من وراء البحار ودبلوماسيين من سفارة الولايات المتحدة لمناقشة الدعوى القانونية. وفي S سبتمبر/أيلول اعتقل في بكين على أيدي شرطة إقليم شانغونغ، التي أعادته إلى لينبي في اليوم التالي وفرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله منذ ذلك الوقت. وبحسب ما ورد، يحيط بمنزله نحو PM رجلاً وبعض السيارات؛ كما تم قطع خط الهاتف الأرضي لمنزله والهاتف النقال الذي بحوزته، بينما صودر جهاز الحاسوب الذي يملكه.

وفي Q أكتوبر/تشرين الأول، حاول المحاضر القانوني كسو زي يونغ والمحامي لي فانغينغ، وكلاهما يعملان في بكين، ومحام آخر، زيارة تشين في منزله والتفاوض مع المسؤولين المحليين لرفع الإقامة الجبرية عنه. غير أنه جرى إيقاف المحامين وهم في طريقهم إلى البيت: وبحسب ما ورد، تمكن تشين من مغادرة بيته وتحدث إليهم لفترة وجيزة، إلا أنه أعيد بعد ذلك بالقوة إلى منزله. وطبقاً لأنباء أذاعها راديو آسيا الحرة، الذي يبيت من الولايات المتحدة، فإنه قد تعرض للضرب على أيدي الرجال الذي يحيطون بمنزله. وفي مقابلة سابقة على ذلك مع صحفيين أجانب، قالت زوجة تشين إن المسؤولين المحليين قد حذروها بأن حياة زوجها سوف تتعرض للخطر ما لم يتخل عن الدعوى القضائية.

وبعد ذلك، التقى المحامون لفترة وجيزة مع السلطات المحلية. وإثر الاجتماع، حاولوا مرة أخرى الذهاب إلى منزل تشين، غير أنهم أوقفوا وهم في طريقهم إلى البيت وضربوا، بحسب ما ذكر، على أيدي مجموعة من الرجال يصل عدد أفرادها إلى PM رجلاً. ثم نُقل هؤلاء إلى مركز للشرطة حيث جرى استجوابهم حتى اليوم التالي، بحسب ما ورد، وأبلغوا أن القضية تنطوي الآن على "أسرار تعني الدولة". وفي اليوم التالي، لازمتهم الشرطة في طريق عودتهم إلى بكين.

وفي NM أكتوبر/تشرين الأول، اعتقل كذلك، طبقاً لما ورد، ابن عم تشين غوانغتشينغ وقروي آخر يدعى تشينغ أيضاً كانا يجريان مقابلات بشأن وضع تشين غوانغتشينغ مع مراسلين صحفيين أجانب.

وقال الناطق بلسان اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة، يو كسويجون، على الموقع الإلكتروني للجنة إن اللجنة ستجري تحقيقاً في "الممارسات غير القانونية" في شانغونغ التي أبلغ عنها، وأن من تتبين مسؤوليتهم سيلقون عقابهم طبقاً للقانون. حيث يعاقب بموجب القانون كل من يمارس الإكراه في تنفيذ سياسات تنظيم الأسرة. وقد فصل بعض الموظفين المسؤولين عن تنظيم الأسرة في لينبي من مناصبهم إثر تحقيق أولي في الشكاوى.

خلفية

في سبتمبر/أيلول OMMO، صدر في الصين قانون جديد للسكان وتنظيم الأسرة في محاولة معلنة لتوحيد السياسات والممارسات المتعلقة بتنفيذ سياسات تنظيم الأسرة على صعيد البلاد بأسرها، وحماية حقوق المواطنين. بيد أن العدد المخصص محلياً للمواليد الجدد يلعب دوراً بارزاً في هذه السياسات، التي تقف وراءها عقوبات صارمة إلى جانب المكافآت، وقد تواصل ورود أنباء عن عمليات إجهاض وتعقيم تتم بالإكراه، ويعتقد أن عدداً قليلاً من الموظفين الرسميين قد وا M؟ هو العدالة لارتكابهم مثل هذه الانتهاكات.

إن منظمة العفو الدولية لا تتبنى موقفاً بشأن سياسة تحديد النسل الرسمية في الصين، غير أنها تشعر ببواعث قلق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يستتبعها تطبيق هذه السياسة، والتي تلحق الأذى بالنساء على وجه الخصوص. ويساور منظمة العفو الدولية قلق من ورود تقارير حول إجراء عمليات إجهاض وتعقيم قسرية لنساء محتجزات أو يخضعن لقيود على حركتهن، أو يؤخذن عنوة من منازلهن على أيدي أشخاص يتصرفون بصفتهن الرسمية أو بإيعاز من مثل هؤلاء الأشخاص، من قبيل موظفي تنظيم الأسرة. ومنظمة العفو الدولية تعتبر هذه الأفعال معاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة ترقى إلى مرتبة التعذيب.

التحرك الموصى به: يرجى إرسال مناشدات لتصل بأسرع ما يمكن، بالعربية أو الإنجليزية أو الصينية:

- للإعراب عن بواعث قلقكم من أن تشين غوانغتشينغ رهن الإقامة الجبرية في منزله، والدعوة إلى رفع القيود المفروضة على حريته في التنقل؛
- للإعراب عن بواعث قلقكم بشأن أنباء تعرض تشين غوانغتشينغ والمحامين الذين حاولوا زيارته للضرب، والدعوة إلى فتح تحقيق واف وغير متحيز في هذه الأنباء، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة؛
- لحث السلطات على كفالة أن يقوم تشين غوانغتشينغ بأنشطته المشروعة في الدفاع عن حقوق الإنسان دونما تعرض للاعتقال التعسفي أو التعذيب أو المعاملة السيئة، أو أي انتهاكات لحقوقه الإنسانية؛

ترسل المناشدات إلى:

Prime Minister
WEN Jiabao Guojia Zongli
The State Council
9 Xihuangcheng Genbeijie
Beijingshi 100032
People's Republic of China

فاكس: +86 10 6792 3414 (c/o Ministry of Communication) SROVOPQR NM US

Acting Governor of the Shandong Provincial People's Government
HAN Yuqun Daili Shengzhang
Shandongsheng Renmin Zhengfu
1 Shengfuqianjie
Jinanshi
Shandongsheng
People's Republic of China

وابعثوا بنسخ إلى:

Mayor of Linyi City

(الإلكتروني الموقع طريق عن) إلكتروني بريد: <http://www.linyi.gov.cn/en/contact.asp>

وإلى الممثلين الدبلوماسيين للصين المعتمدين لدى بلدكم.

يرجى إرسال المناشدات فوراً. كما يرجى التشاور مع الأمانة الدولية أو مع مكتب فرعكم إذا كنتم تعتمرون إرسال المناشدات بعد OR نوفمبر/تشرين الثاني OMMR .